التقرير الموجز الختامي للدورة العادية الحادية والعشرين للهيئة
الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي المنعقدة في الفترة من
21 إلى 25 مايو 2023

جدة، في 25 مايو 2023: عقدت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي دورتها العادية الحادية والعشرين في جدة بالمملكة العربية السعودية في الفترة من 21 إلى 25 مايو 2023. وعقدت المناقشة المواضيعية التقليدية للدورة في 21 مايو 2022 حول موضوع "***الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: الإطار المعياري والمبادئ التوجيهية التنفيذية لدول منظمة التعاون الإسلامي***". واشترك في افتتاح الدورة معالي حسين إبراهيم طه الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، وسعادة البروفيسور قطب مصطفى، الأمين العام لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، والسفير محمد لوال سليمان رئيس الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي، التي أعقبتها حلقات نقاش بشأن المناقشة المواضيعية. وإلى جانب أعضاء الهيئة، حضر الأعمال الافتتاحية للدورة الدول الأعضاء والدول التي لها صفة المراقب في منظمة التعاون الإسلامي، ومؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان، فضلا عن خبراء من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الدولية ذات الصلة.

في البداية، رحبت الهيئة بتعيين البروفيسور نورة زيد الرشود مديرة تنفيذية للأمانة الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي بناء على خبرتها القانونية والأكاديمية الواسعة والمتنوعة ، وأكدت الهيئة دعمها الكامل لها لتمكينها من الوفاء بالمسؤوليات المنوطة بها.

أبرز رئيس الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي أن تأسيس الهيئة يعتبر إنجازا يبعث على الفخر وعلامة فارقة في تاريخ المنظمة الممتد على مدى خمسة عقود. وقد أحدث نقلة نوعية في كيفية سعي منظمة التعاون الإسلامي إلى تطبيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية العالمية جنبا إلى جنب مع القيم الإسلامية، وعلى النحو المنصوص عليه في «إعلان القاهرة لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن حقوق الإنسان»، مما يعتبر إنجازا مهما، لأنه يتوافق مع الصكوك العالمية لحقوق الإنسان ويتماشى مع الروح والقيم الإسلامية. وتعمل الهيئة حاليا على تيسير جهود الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي المتعلقة بوضع اللمسات الأخيرة على اتفاقية منظمة التعاون الإسلامي المنقحة بشأن حقوق الطفل.

وبالإشارة إلى المناقشة المواضيعية للدورة، أكد رئيس الهيئة أن الممارسات التجارية للعديد من الشركات، وخاصة تلك العاملة في المناطق النامية من العالم، لا تزال تفلت عن المساءلة . وبعض هذه الشركات تعيث فسادا في بيئة هذه الدول. وفي بعض الحالات، تؤجج الصراع وتتعامل مع الجماعات المسلحة لتتسبب في هجرات واسعة النطاق وخسائر لا يمكن تعويضها في النظم الإيكولوجية. ويشكل كل ذلك انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان، بيد أنها تظل مخفية في سلاسل التوريد العالمية المضللة.

أعرب الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي في بيانه عن تقديره لمساهمة الهيئة القيمة في تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك بكل استقلالية وحياد وموضوعية. وحث الدول الأعضاء، في تعليقه على المناقشة المواضيعية، على الاستفادة بشكل كامل من مبادئ

الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، التي توفر إطارا عمليا للامتثال لمعايير ومبادئ حقوق الإنسان وأحسن الممارسات التجارية، بما في ذلك حماية حقوق العمال والبيئة ومكافحة الفساد.

وقد شارك أعضاء الهيئة وأعضاء فريق النقاش والممثلون عن الدول الأعضاء والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشكل نشط في إثراء النقاش وتبادلوا وجهات نظرهم بشأن موضوع المناقشة. واستنادا إلى المناقشة الشاملة، اعتمدت الهيئة وثيقة ختامية للمناقشة المواضيعية، صدرت بشكل منفصل.

وبمناسبة أعمال هذه الدورة، وقعت الهيئة مذكرة تفاهم مع مؤسسة وسيط المملكة المغربية للتعاون الفني وتبادل الخبرات في مجال حقوق الإنسان. وكانت الهيئة قد وقعت في وقت سابق مذكرات تفاهم للتعاون الفني مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لكل من المملكة العربية السعودية وتركيا، وأوزبكستان، وأذربيجان، وماليزيا.

عقدت الهيئة يوم الخميس 25 مايو 2023 ورشة عمل حول "**حق المرأة في التعليم: التحديات سبل المضي قدما: دراسة حالة أفغانستان**" ، مما أتاحت الفرصة للمشاركين للتفاعل مع مختلف الخبراء وأصحاب المصلحة المعنية حول موضوع الحق في التعليم، وتبادل الآراء، وتحديد التحديات، ومشاركة أفضل الممارسات، والتوصية بحلول عملية لتحسين فرص حصول النساء والأطفال على التعليم ، لا سيما في أفغانستان.

وخلال الدورة التي استغرقت أعمالها دامت خمسة أيام، أجرت الهيئة أيضا مناقشات متعمقة و مستفيضة بشأن جميع البنود المدرجة على جدول أعمالها، بما في ذلك الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وكذلك الولايات المحددة المسندة للهيئة من قبل مجلس وزراء خارجية ل منظمة التعاون الإسلامي مثل الإسلاموفوبيا، وحقوق المرأة والطفل، والحق في التنمية، بما في ذلك التحديات و العقبات الراهنة التي تحول دون الإعمال الكامل لهذا الحق، مثل التدابير القسرية الانفرادية، والآلية الدائمة لرصد وضعية حقوق الإنسان في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند، فضلا عن أوضاع حقوق الإنسان المكفولة للأقليات المسلمة في ميانمار وجمهورية أفريقيا الوسطى. كما تلقت الهيئة إحاطات من الإدارات ذات الصلة في الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ، مما ساعدها على اتخاذ قرارات وتوصيات مستنيرة بشأن هذه الموضوعات.

وخلال مداولات **فريق العمل المعني بفلسطين** ، أدانت الهيئة استمرار انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وحثت الهيئة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على تكثيف جهودها في الأمم المتحدة لضمان محاسبة إسرائيل على انتهاكاتها لحقوق الإنسان، وذلك على أساس القانون الدولي. وجددت الهيئة التأكيد على دعمها الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. كما أدانت كافة انتهاكات حقوق الإنسان في القدس الشريف، بما فيها الاعتداء الوحشي لقوات الاحتلال الإسرائيلي على المصلين الفلسطينيين المسالمين داخل المسجد الأقصى. وفي حين أعربت الهيئة عن أسفها إزاء إخفاق المجتمع الدولي في التصدي لتزايد و استمرار انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الفلسطينيين، فقد دعت جميع أصحاب المصلحة المعنية ، ولا سيما الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، إلى حث المجتمع الدولي على مواصلة الضغط على الحكومة الإسرائيلية من أجل (أ) التوصل إلى وقف فوري للأعمال العدائية التي تقوم بها إسرائيل ضد الفلسطينيين ؛ (ب) وضع حد لسياسة الاستيطان والالتزام باحترام الحق في تقرير المصير، بما يتوافق قرارات منظمتي التعاون الإسلامي والأمم المتحدة؛

(ج) الإفراج عن جميع السجناء الفلسطينيين المحتجزين تعسفا دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، ولا سيما كبار السن والعجزة والنساء والأطفال؛
(د) السماح بحرية التنقل وإنهاء الحصار الخانق المفروض على غزة والضفة الغربية؛

أكدت الهيئة على ضرورة الحفاظ على موقف موحد بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي خلال التصويت على قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية. كما قررت الهيئة تعزيز التعاون مع مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة والإجراءات الخاصة للأمم المتحدة من أجل إذكاء التوعية ، مع حث المجتمع الدولي لحقوق الإنسان على ضرورة دعم التحقيق الدولي، من قبل محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، في جرائم الحرب التي ارتكبتها الحكومة الإسرائيلية، بغية وضع حد للإفلات من العقاب ومحاسبة قوات الاحتلال الإسرائيلية على انتهاكاتها الطويلة الأمد ضد الفلسطينيين الأبرياء في جميع المحافل الدولية ذات الصلة. وعليه، أصدرت الهيئة بيانا صحفيا تفصيليا بشأن وضعية حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وتلقت الهيئة إحاطات مستفيضة من كل من منسقة "***الآلية الدائمة لرصد حالة حقوق الإنسان في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند***" والمبعوث الخاص للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي لجامو وكشمير عن الجهود والمبادرات الرامية إلى تسليط الضوء على وضعية حقوق الإنسان في *جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند* وتوفير الدعم السياسي والدبلوماسي للمسلمين الكشميريين في إعمال حقهم في تقرير المصير وفقا لقرارات منظمة التعاون الإسلامي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وأعرب المبعوث الخاص عن تقديره لجهود الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان المتعلقة بإعداد تقارير تقصي الحقائق بشأن وضعية حقوق الإنسان في جامو وكشمير المحتلتين، وأفادت أنه ينبغي على الأمانة العامة الاتصال بالحكومة الهندية للسماح بزيارة تقصي الحقائق إلى جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند للوفاء بالولاية الصادرة عن مجلس وزراء الخارجية في هذا الشأن. وخلال المناقشة، أعربت الهيئة عن إدانتها للسياسات التي اتخذتها الحكومة الهندية بعد أغسطس 2019، والتي تشمل جملة من الأمور التالية: (أ) استمرار إنكار الحق في تقرير المصير؛ و (ب) إنكار الحق في حرية الدين للمسلمين الكشميريين؛ (ث) الترسيم غير القانوني لحدود الدوائر الانتخابية؛ (ج) الاحتجاز التعسفي وتعذيب المدنيين، بمن فيهم نشطاء حقوقيون بموجب قوانين جائرة؛ (ح) التعديلات في قوانين ملكية الأراضي والإقامة في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند، باعتبارها انتهاكا صارخا للعديد من قرارات منظمة التعاون الإسلامي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وعلاوة على ذلك، حثت الهيئة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لحقوق الإنسان على الضغط على الحكومة الهندية للسماح بوصول الأمم المتحدة والهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي ومنظمات حقوق الإنسان الأخرى إلى جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند، وذلك من أجل تقييم حالة حقوق الإنسان فيها والإبلاغ عنها بموضوعية واستقلالية. وفي هذا الصدد، أيدت الهيئة الدعوة إلى إنشاء بعثة دولية لتقصي الحقائق أو لجنة تحقيق لجامو وكشمير المحتلتين تحت رعاية الأمم المتحدة للتحقق بشكل مستقل من وضعية حقوق الإنسان على أرض الواقع والإبلاغ عنها. وجددت الهيئة دعوتها إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للاضطلاع بدورهما الواجب في الضغط على الهند من أجل: (أ) الالتزام بقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة بالامتناع عن أي إجراءات إدارية وتشريعية، والتي من شأنها أن ترقى إلى تغيير الوضع الجغرافي والديموغرافي للمنطقة (ب) استعادة جميع الحريات الأساسية المكفولة للكشميريين ، والإفراج عن جميع السجناء السياسيين، وإلغاء جميع القوانين التمييزية؛ (ج) السماح لمنظمات الأمم المتحدة والهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي وغيرها من منظمات حقوق الإنسان بزيارة جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند بهدف تقييم وضعية حقوق الإنسان على أرض الواقع والإبلاغ عنها؛ (د) السماح لشعب كشمير بممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير من خلال استفتاء حر ونزيه، على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة.

تلقى فريق العمل إحاطة من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي حول اتجاه **الإسلاموفوبيا** في جميع أنحاء العالم، والذي يستمر في الازدياد في جميع أنحاء أوروبا خاصة (فرنسا، السويد، الدنمارك) وأمريكا الشمالية وآسيا؛ وعقد حوارا تفاعليا مع كل من السيد فرناند دي فارين، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بقضايا الأقليات، ومنسق مجموعة سفراء منظمة التعاون الإسلامي في نيويورك، والمراقب الدائم لمنظمة التعاون الإسلامي لدى الأمم المتحدة في نيويورك، مع التركيز على كيفية تعزيز الجهود المشتركة لحماية حقوق الأقليات المسلمة ومكافحة الإسلاموفوبيا في جميع أنحاء العالم. وفي هذا السياق، دعت الهيئة المجتمع الدولي إلى منع التمييز بجميع أنواعه، والأعمال العدائية، والعنف وإذراء الأديان، وذلك باتخاذ عدد من التدابير القانونية والإدارية اللازمة .كما دعت الجميع إلى الوقوف بحزم ضد كل من يختفي وراء انتشار خطاب الكراهية وأشكال ومظاهر الازدراء والتمييز الأخرى القائمة على أساس الدين. وأبرزت الهيئة أن الاتجاه الأخير لمظاهر الإسلاموفوبيا يوضح أنه انتقل من كونه خطابا يمينيا إلى خطوات تمييزية ملموسة في العديد من السياسات الحكومية، وعليه، يتطلب مكافحته عملا متكاملا من جانب جميع الأطراف المعنية لحماية حقوق الإنسان المكفولة للأقليات المسلمة. وفي حين أدانت الهيئة بشدة أعمال الإسلاموفوبيا، فقد لاحظت أن أسباب الإسلاموفوبيا لا تقتصر على المعلومات المضللة عن الإسلام، بل تستند أيضا إلى أيديولوجيات سياسية متطرفة تستخدم الخوف كأداة لكسب الشعبية بين السكان في العديد من البلدان. وعليه، يطلب من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وجميع الأطراف المعنية في العالم الإسلامي تكثيف جهودها لإنتاج شكل حضاري من الخطاب الإسلامي تكفل تصحيح سوء الفهم والتصورات المضللة عن الإسلام. وستواصل الهيئة جهود التعاون مع كيانات الأمم المتحدة والدولية الأخرى لمنع التنميط السلبي للأديان، وما يوازيه من أفعال التحريض على الكراهية والتمييز والعنف القائمة على أساس الدين. وتحقيقا لهذه الغاية، تم الاتفاق على ما يلي: (أ) تشارك الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي في الاجتماعات ذات الصلة بمسار اسطنبول: (ب) عقد ندوة/حوار حول التسامح والتعايش السلميين بين الأديان ،بالتنسيق مع الأمانة العامة، ومع المؤسسات المتخصصة في حوار الحضارات والأديان مثل: مركز الملك عبد الله العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات (كايسيد).

واصلت الهيئة التركيز على حالة حقوق الإنسان والوضع الإنساني لمسلمي الروهينغيا خلال فعاليات دوراتها العادية، بما في ذلك فريق عملها المعني بوضعية حقوق الإنسان للأقليات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء. وفي هذا السياق، عقد حوارا تفاعليا مع السيد توماس أندروز، المقرر الخاص المعني بوضعية حقوق الإنسان في ميانمار، ومنسق فريق سفراء منظمة التعاون الإسلامي في نيويورك، والمراقب الدائم لمنظمة التعاون الإسلامي لدى الأمم المتحدة في نيويورك، مع التركيز على كيفية معالجة انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب ضد أقلية الروهينغيا المسلمة والتخفيف من التحديات الإنسانية التي يواجهها لاجئو الروهينغيا. دعت الهيئة إلى تعزيز الوعي بأهمية التفاعل مع الدول الأعضاء بشأن سبل المضي قدما في تحسين جهود التدخل الإنساني ومعالجة الأسباب الجذرية لهذه المسألة. كما حثت المجتمع الدولي على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للأزمة والضغط على ميانمار لضمان سلامة وأمن مسلمي الروهينغيا والاعتراف بحقوقهم الأساسية وتهيئة الظروف المواتية للعودة الطوعية والآمنة والكريمة لجميع اللاجئين الروهينغيا والنازحين داخليا. وكررت الهيئة دعمها الكامل للجنة الوزارية المخصصة لمنظمة التعاون الإسلامي المعنية بالمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان ضد الروهينغيا ، معربة عن استعدادها لتوسيع دورها النشط في فعاليات الاجتماعات المقبلة. كما تقرر أنه سيتعين على الهيئة دارسة إمكانية القيام بزيارة لتقصي الحقائق في مخيمات اللاجئين الروهينغيا في بنغلاديش. أيضا، من الضرورة بمكان مواصلة منظمة التعاون الإسلامي والهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان جهودها الكفيلة بتوعية الدول الأعضاء ومواصلة الضغط الدولي المكثف على سلطات ميانمار لمنع اضطهاد أقلية الروهينغيا المسلمة. وفي هذا الصدد، يوصى بتنظيم فعاليات جانبية مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي خلال الدورات المقبلة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف.

استعرضت الهيئة تدهور حالة حقوق الإنسان في **جمهورية أفريقيا الوسطى** حيث لا تزال الأقلية المسلمة تواجه انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان المكفولة لها. وأشارت إلى أن الديناميات السياسية والأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى قد شهدت تقدما إيجابيا طفيفا، على الرغم من أن حياة المواطنين العاديين فيها لم تتحسن بشكل ملموس، وأن العنف لم يتوقف تماما؛ فكثيرا ما تشتد الاشتباكات بين الجماعات المسلحة والدفاع الوطني وقوات الأمن الداخلي. وبعد أن أحاطت الهيئة علما بتقارير الأزمة الإنسانية، حثت البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي وغيرهما من الوكالات المتعددة الأطراف على إنشاء ممر إنساني وتوفير الإغاثة الضرورية لإنقاذ حياة السكان. كما قررت الهيئة العمل بشكل وثيق مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي للتحضير لزيارة ثانية لتقصي الحقائق إلى جمهورية أفريقيا الوسطى لإجراء تقييم لحالة حقوق الإنسان على أرض الواقع.

وفي حين أقرت الهيئة بأهمية الانخراط بشكل بناء مع الصين ، أثناء مناقشة مسألة مسلمي الأويغور وغيرهم من الأقليات المسلمة في البلد، أكدت الهيئة من جديد أن الجالية المسلمة في شينجيانغ لها الحق في حماية هويتها الدينية والثقافية والحفاظ عليها دون المساس بالحفاظ على التماسك والوئام الاجتماعيين. إن حرية الدين حق أساسي، وعليه لا ينبغي تفسير ممارسته على أنه مصدر للتطرف. وبعد الأخذ علما بمضمون التقييم الوارد في تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن الوضع في منطقة تشينجيانغ في أغسطس 2022، حثت الهيئة الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي على مواصلة مراقبة الوضع والتعامل مع جمهورية الصين الشعبية على جميع المستويات، لتمكين هذه الأقلية من الحفاظ على حقوقهم وحرياتهم الأساسية.

أعربت الهيئة أيضا عن إدانتها إزاء تزايد حوادث العنف المنهجي ضد المسلمين في الهند وسري **لانكا** الذي أسفر عن قتل الأبرياء وحرق وتخريب المساجد وممتلكات المسلمين. كما اعربت الهيئة عن شواغلها إزاء حرمان المسلمين في ولاية أسام الهندية من الجنسية ، وحثت كافة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على إثارة هذه القضايا، بشكل ثنائي مع الهند وفي المحافل الدولية، التي يمكن استغلالها للحديث عن المعاملة التي يواجه المسلمون وما يصحبها من تصاعد لخطاب الكراهية والإسلاموفوبيا. كما حثت السلطات الهندية على ضمان سلامة وأمن ورفاهية المسلمين وحماية حقوقهم، وكذلك هويتهم الدينية والثقافية وكرامتهم وأماكن عبادتهم. وفي هذا السياق، دعت الهيئة المجتمع الدولي، وخاصة آليات الأمم المتحدة والتدابير الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، إلى اتخاذ التدابير اللازمة للتصدي للممارسات التي تستهدف المسلمين.

وناقشت الهيئة حالة **الأقلية التركية المسلمة في تراقيا الغربية في اليونان** وأعربت عن إدانتها لانتهاكات حرياتها الدينية، فضلا عن إنكار هويتها العرقية. وأعربت الهيئة عن أسفها لرفض الحكومة اليونانية الاعتراف بمركز المفتين المنتخبين للأقلية المسلمة التركية، وعدم السماح للمسلمين بإنشاء مقابرهم الخاصة خارج منطقة تراقيا الغربية، وتقييد عدد مدارس الأقليات، وبالتالي حرمانهم من الحق في التعليم. كما أعربت الهيئة عن قلقها العميق إزاء عدم تنفيذ اليونان أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بشأن الحق في حرية التجمع للمنظمات غير الحكومية للأقلية المسلمة التركية، وحثت اليونان على تنفيذ الحكم المذكور بما يتماشى مع قرار منظمة التعاون الإسلامي/مجلس وزراء الخارجية (رقم 49/3-MM).

ولاحظت الهيئة أن الشعب **القبرصي التركي** غير قادر على ممارسة حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلا عن حقوقه المدنية والسياسية، بسبب العزلة الجائرة المفروضة عليه. وأعربت الهيئة عن بالغ قلقها إزاء حالة حقوق الإنسان للقبارصة الأتراك. وتدعو الهيئة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى تعزيز التضامن الفعال مع القبارصة الأتراك المسلمين واتخاذ خطوات ملموسة لإنهاء العزلة اللاإنسانية المفروضة عليهم ، بما يتوافق مع الدعوة

التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره المؤرخ 28 مايو 2004 والتقييمات التي أجراها الأمين العام للأمم المتحدة في التقارير اللاحقة، وكذلك قرار منظمة التعاون الإسلامي (رقم POL-49/19).

ناقشت الهيئة وضعية حقوق الإنسان في اليمن، وذلك في نطاق ولاية مجلس وزراء الخارجية المنصوص عليها في القرار Pol-48/14 بشأن التضامن مع اليمن ودعم الشرعية الدستورية كبند على جدول الأعمال. في هذا الصدد، عبرت الهيئة عن استيائها إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تجري فيها على أيدي المليشيا الحوثي الانقلابية . وإذ الهيئة تؤيد القرار المذكور أعلاه، فإنها تعرب عن قلقها العميق إزاء المزاعم المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. كما أشادت بالجهود الإنسانية التي تضطلع بها الدول الأعضاء للتخفيف من معاناة الشعب اليمني. وفي هذا السياق، عبرت الهيئة عن تقديرها للجهود الإنسانية التي يبذلها مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية في اليمن، والتي بلغت 814 مشروعا وبتكلفة إجمالية قدره 4.254.329.507 $ دولار أمريكي.

أجرت الهيئة، في مداولاتها في **فريق العمل المعني بالحق في التنمية**، حوارا تفاعليا مع (أ) السفير أسامة عبد الخالق، المندوب الدائم لجمهورية مصر العربية لدى الأمم المتحدة، ومنسق مجموعة سفراء منظمة التعاون الإسلامي في نيويورك؛ و (ب) السفير حميد أوبيلايرو، المراقب الدائم لمنظمة التعاون الإسلامي لدى الأمم المتحدة في نيويورك. وأعرب الخبراء عن تقديرهم لتركيز الهيئة المستمر، أهمية عملها الخاص بهذا الموضوع ، واعتماد إعلان أبو ظبي بشأن الحق في التنمية، الذي يستخدم كوثيقة مرجعية لصياغة صك ملزم قانونا بشأن الحق في التنمية. وسلط الخبراء الضوء على العقبات والخلافات الرئيسية التي تقوض إمكانية اعتماد صك قانوني ملزم بشأن الحق في التنمية، واستكشفوا سبل ووسائل معالجتها. وأبرزوا أيضا أنه على الرغم من امن الوقت الطويل الذي مضى على اعتماد الإعلان المتعلق بالحق في التنمية، فإن التقدم لا يزال بطيئا ومؤلما لأن الدول لم تول لتفعيله الحد الأدنى من الاهتمام. وحثوا على ضرورة تعزيز مشاركة وفدي منظمة التعاون الإسلامي في نيويورك وجنيف لتعزيز التحالف مع البلدان والمجموعات النامية ذات التفكير المماثل لدعم المناقشات والعمليات الرامية إلى اعتماد صك ملزم قانونا بشأن الحق في التنمية. وناقش أعضاء الهيئة التحديات التي تواجه حشد الدعم للحق في التنمية على المستوى الدولي وقلة التركيز عليه في منظومة الأمم المتحدة. كما شددوا على ضرورة بذل البلدان النامية المزيد من الجهود المنسقة والمتواصلة على جميع المستويات. وفي نفس السياق، سلط الخبراء الضوء على مختلف جوانب الحق في التنمية، بما في ذلك الثغرات في التنفيذ، والفوائد المتوقعة من التنفيذ، ومختلف العوامل المقيدة، واقترحوا السبل والوسائل الكفيلة بإعماله الكامل والفعال على الصعيدين الوطني والدولي. كما حثوا الهيئة على مواصلة دعم عمل فريق الحكومي الدولي من خلال التواصل مع خبراء الفريق، وإصدار بيانات دعما للحق في التنمية، والاعتراف بجهود فريق العمل الحكومي. حثت الهيئة الدول الأعضاء على الاستفادة من التوصيات العملية الواردة في الدراسة الثانية للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان حول "الحق في التنمية من منظور الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان" لتصميم مبادرات التنمية على نهج قائم على مقاربة حقوق الإنسان.

استمعت الهيئة، خلال مداولات **فريق العمل المعني بحقوق المرأة والطفل**، إلى إحاطة مستفيضة من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي حول مختلف الأنشطة المتعلقة بالتمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة، والنهوض بوضعها، وحماية حقوق الإنسان الخاصة بها، وتفعيل آليات تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة، والتقدم المحرز في تفعيل منظمة تنمية المرأة، واستكشاف الطرق والوسائل الكفيلة بإقامة علاقات تعاون المتبادلة وتنفيذ مشاريع مشتركة. وفي هذا الصدد، أجرى فريق العمل أيضا حوارا تفاعليا مع (أ) السفير أسامة عبد الخالق، منسق مجموعة سفراء منظمة التعاون الإسلامي في نيويورك؛ و(ب) السفير حميد أوبيلايرو، المراقب الدائم لمنظمة التعاون الإسلامي لدى الأمم المتحدة في نيويورك، حيث نوقشت المسائل المتعلقة بتمكين مؤسسة الأسرة والزواج ومواجهة خطة التوجه الجنسي والهوية الجنسانية. وشددت الهيئة على أن حماية وتعزيز حقوق الإنسان

للمرأة والطفل لا يزالان يشكلان أحد المجالات ذات الأولوية في عمل الهيئة. وأبرزت أن حرمان النساء والفتيات من حقهن الأساسي في التعليم، بما في ذلك منعهن من الوصول إلى التكنولوجيا العلمية والرقمية، قد وسع الفجوة الرقمية وتسبب في خسارة فادحة في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ويعتبر استبعاد المتعمد والمهمل للنساء والفتيات من الأوساط الأكاديمية والعلوم والتكنولوجيا ، يعكس حرمانهن من حقوقهن، مما يتطلب تضافر جعود عالمية لمواجهة موحدة. ومن جانب آخر، سلط فريق العمل الضوء أيضا على ضرورة تحقيق موازنة مفهوم مساواة المرأة بالإنصاف. كما أعادت الهيئة التأكيد على الحاجة إلى تطوير شبكات تعاونية مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية لتعزيز حقوق المرأة والأسرة والطفل، محذرا في الوقت ذاته من محاولات بعض هذه المنظمات والأطراف الأخرى إدخال وتعزيز مفاهيم مثل الحقوق الجنسية وحرية التوجه الجنسي والحق في الإجهاض وإساءة استخدام مصطلح "نوع الاجتماعي" وما إلى ذلك، مما يتعارض مع المعايير الاجتماعية والثقافية والدينية للبلدان الإسلامية. أيضا، بناء على ولاية صادرة عن مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي، ستجري الهيئة دراسة حول تحليل التوجه الجنسي والهوية الجنسية من منظور القانون الدولي لحقوق الإنسان ، وذلك لصياغة لبناء حجة سليمة من الناحية القانونية ، يمكن قبولها لتعزيز جهود مكافحة التوجه الجنسي والهوية الجنسانية ودحض محاولات مؤيدي هذا المفهوم الذين يحاولون تسويق هذه الأجندة داخل المجتمع الدبلوماسي متعدد الأطراف.

وناقشت الهيئة واعتمدت في إطار عملها دراسة مواضيعية حول حقوق وحريات النازحين داخليا في سياق القارة الآسيوية ، بإعداد الدكتور أيدين سافيخانلي، عضو الهيئة" .

ناقشت الهيئة في مشروع ترتيبات تفاعلها مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني ، على أن تتم دراستها الدورة المقبلة. كما وافقت الهيئة على طلب ولاية من مجلس وزراء الخارجية لوضع خطة عمل استراتيجية للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي، مشفوعة بأهداف ونتائج محددة يلزم تحقيقها ، بما يتماشى مع أهداف ومبادئ حقوق الإنسان الواردة في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي وبرنامج عملها العشري حتى 2025 ، وذلك من اجل تسهيل تقييم أداء الهية. وبناء على ذلك، تشكلت فرقة عمل مؤلفة من ثلاثة أعضاء تضم ممثلا واحدا من كل مجموعة إقليمية لإعداد المسودة الأولى لورقة الاستراتيجية.

قدمت المديرة التنفيذية للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي ، البروفيسور نورة بنت زيد الرشود إحاطة شاملة تناولت عمل الهيئة ونتاج المشاركة في الدورة 49 لمجلس وزراء الخارجية ، والأنشطة المقرر تنفيذها في 2023 ، كما شملت وضعية الموارد المتاحة للأمانة وتحديد خارطة طريق بأهداف وخطط جديدة، وقد أشادت الهيئة بالجهود التي تقوم بها.

وفي كلمته الختامية، شكر رئيس الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، السفير محمد لوال سليمان، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي وفريقه بأكمله على تعاونهم الجدير بالثناء ودعمهم اللوجستي، وأكد له أن الهيئة ستواصل التعاون مع الأمانة العامة في جميع قضايا حقوق الإنسان التي تهم الأمة. كما شكر جميع الدول الأعضاء على دعمها واهتمامها ومشاركتها النشطة في أنشطة الهيئة. وأشاد بجهود البلد المضيف لأمانتها، المملكة العربية السعودية، وذلك على دعمها المتواصل للهيئة وأمانتها، مما يساعد هذه الأخيرة على الاضطلاع بالمهام المنوطة بها على الوجه الأمثل.

****